موائمة برامج أقسام المكتبات والمعلومات الجزائرية لاحتياجات سوق العمل: دراسة تحليلية

د. سوهام بادي

جامعة العربي التبسي - تبسة

د.بن قايد قصبة تبورة — **جامعة أم البواقي**

أ.ناجية قموح — **مخبر تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية**

د. خديجة بوخالفة — **جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2**

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المقررات التكوينية المعتمدة بأقسام المكتبات والمعلومات الجزائرية، خصوصا أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قامت بتوحيد البرنامج التكويني عبر القطر الوطني الجزائري، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتحليل هذه المقررات وتحديد مدى موائمتها لسوق العمل خصوصا في ظل الاتجاهات الحديثة للاستثمار من التقنيات الحديثة.

وللوصول إلى الأهداف المسطرة سيتم اعتماد المنهج الوصفي بالدراسة، حيث سيتم وصف وتحليل المقررات التكوينية وفق المعايير المعتمدة من قبل الهيئات الوصية من أجل تحديد بؤرة الاهتمام، وتحديد المكتسبات التي ستميز خريجي أقسام المكتبات والمعلومات عبر التراب الوطني، ثم سيتم تحديد وجهات نظر الهيئة التدريسية لأقسام المكتبات ومراكز المعلومات بهذه المقررات خصوصا من حيث توائمها واحتياجات السوق الفعلية من خلال تحليل بيانات استمارة الاستبيان.

تنطلق أهمية الدراسة من ضرورة الاهتمام بالمقررات المعتمدة بأقسام المكتبات والمعلومات التي تضمن التكوين القاعدي للخريجين، وإكسابهم المهارات اللازمة للتكيف مع متطلبات سوق العمل وتطويره نحو الأفضل.

من خلال المشاركة في العملية التعليمية بأقسام المكتبات والمعلومات والمعرفة بهذه المقررات التكوينية المطبقة، يفترض أن الدراسة ستتوصل أن البرامج المحددة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتوائم نسبيا مع سوق العمل، لكنها تفتقر إلى الجانب التطبيقي بالإضافة إلى اتسامها بالعمومية وعدم التركيز على أساسيات تخصص المكتبات والمعلومات.

الكلمات المفتاحية: برامج التكوين، أقسام المكتبات والمعلومات، سوق العمل،

المحورالثالث: المواءمة بين البرامج التعليمية وسوق العمل.

مقدمة:

مما لا شك فيه أن التطورات الحاصلة في مجال التقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات انعكست على طبيعة وايديولوجية مختلف أنواع مؤسسات المعلومات، التي وجدت نفسها مطالبة بأداء مهام وتقديم خدمات تتوافق وطبيعة التطورات الحاصلة في محيطها الخارجي ضمن بيئة أقل ما يقال عنها أنها بيئة رقمية افتراضية،سواء من حيث طبيعة مصادر المعلومات أو السلوكيات الجديدة للمستفيدين، وكل ما رافق ذلك من:

- ظهور تقنيات الحوسبة والحوسبة السحابية
- الاتجاه من مكتبات تقليدية إلى مكتبات رقمية أو افتراضية
- تصميم مصادر المعلومات الرقمية (سواء تعلق الامر بالمعالجة، توفير الاتاحة، حماية حقوق الملكية الفكرية.)
- التعليم الإلكتروني.
- الوصول الحر للمعلومات وبناء المستودعات الرقمية
- العمل في بيئة الويب الدلالي
- المكتبات في بيئة الويب 2.0 و3.0
- شبكات التواصل سواء كانت اجتماعية أو أكاديمية أو حتى المهنية منها

من ذلك عمدت مؤسسات المعلومات إلى تبني مختلف هذه التقنيات بهدف تثمين أدوارها وتحسين مردودها، عن طريق تقديم خدمات معلومات على الخط المباشر عبر قنوات متعددة[1].وهذا ما يحقق اندماج المكتبات الجامعية في العصر الرقمي، حيث انتقلت من مكتبات يتم استخدامها من خلال المبنى الى مراكز لتوزيع المعلومات وإتاحة الوصول إليها مع التعليم والتدريس عبر الخط المباشر من خلال الاستفادة من مزايا التقنيات الحديثة للاتصال في محاولة لجذب أكبر عدد من المستخدمين[2]،

ان انسياق المكتبات ومراكز المعلومات وراء تبني التقنية الحديثة في مجالات العمل المكتبي المتنوعة والمتعددة أدى إلى تغير في الملامح العامة لمهنة المكتبات التي لم تعد تنحصر في اقتناء المجموعات وتقديمها للمستفيدين، بل أصبحت تمارس من خلال:

- تصميم المجموعات الرقمية ومعالجتها وتنظيمها وحفظها.
- التخطيط للمشاريع الرقمية وإدارتها
- إدارة الاشتراكات الإلكترونية
- دراسة وتتبع السلوكيات الرقمية للمستفيد
- خلق فضاء افتراضي عبر شبكة الانترنيت لتقديم الخدمات والتواصل مع المستفيدين.

هذه الأدوار الجديدة لمؤسسات المعلومات أصبحت تتطلب من هذه الأخيرة اقتناء التجهيزات الحديثة، وأيضا بنية تحتية بشرية متنوعة، حيث تتوزع بين مكتبي ومتخصصين في الإعلام الآلي ويمكن أن يتعدى الأمر إلى أخصائيين في الإدارة والقانون، قصد مواجهة احتياجات المكتبات خاصة في هذه المجالات ومنها على وجه الخصوص مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وما طرحته من تحديات في البيئة الرقمية، من جهة أخرى فان المكتبات ومراكز المعلومات مطالبة بتوفير الكفاءات البشرية المؤهلة والقادرة على تسيير ها وفق معايير الجودة التي أصبح يعتمد عليها في إدارة المكتبات ومراكز

المعلومات في ظل التغيرات المتطورة والمتسارعة التي يعرفها ميدان المكتبات والمعلومات خلال هذه السنوات الأخيرة.

تأسيسا على ما سبق فإن المكتبي – مجال هذه الدراسة-يعتبر عنصر فاعل ومؤثر في نوعية خدمات المعلومات بالمكتبات و مراكز المعلومات التي تعمل جاهدة على إيجاد مكانة لها في ظل بيئة تنافسية ضمن ما يعرف باقتصاد المعرفة ، وعلى هذا الأساس ينبغي على المكتبي مسايرة التطورات التي تعرفها المهنة المكتبية المعاصرة من حيث إتقانه لأدواره الجديدة وهي متعددة ومتنوعة منها الاستشارية والتخطيطية، إضافة إلى تسهيل وصول المعلومات إلى المستفيدين من خلال الشبكة الكونية على المستوى الاستراتيجي،إضافة إلى دوره المميز في تسيير موارد المكتبات[3]،من حيث التفكير الدائم في تقرير ماذا سينظم،كيف يقوم بجمع ومعالجة وتنظيم المعلومات، الأمر الذي يجعله أمام أنشطة وأدوار جديدة مستمرة .

مثل هذه الأدوار والأنشطة تتطلب دون شك في ممن يشتغل في حقل المكتبات والمعلومات التسلح بمهارات وكفاءات متخصصة ومتجددة، تساعده على تقديم المعلومة المناسبة للشخص المناسب وفي الزمان والمكان المناسب، لتحقيق الأهداف الأساسية لهذه المؤسسات، وأيضا لمواجهة التطورات للتقنية والتكنولوجية التي تعرفها المهنة المكتبية حاليا. وعلى هذا الأساس تعددت الدراسات الأكاديمية لتحديد المهارات الأساسية المطلوب توافرها في العاملين في حقل المكتبات في ظل العصر الرقمي، حيث أن جل هذه الدراسات أكدت على ضرورة أن يكون المكتبي متعدد المهارات الفنية، التقنية والرقمية.

ان امتلاك هذه المهارات الأساسية عادة ما يرتبط ببرامج التكوين التي تقع بالدرجة الأولى على مسؤولية أقسام علوم المكتبات والمعلومات،التي عليها ان تجتهد وباستمرار لتحديث برامجها بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل لمواجهة التحديات التي فرضتها تطبيقات تكنولوجيا المعلومات على المهنة وعلى المنتمين إليها

وتحاول هذه الدراسة معرفة وضع خريجي أقسام المكتبات والمعلومات بالجزائر في ظل التطورات الحاصلة، والأدوار والمهام الجديدة المنوطة بهم.

أ. إشكالية الدراسة:

اتسعت دائرة التكوين في المكتبات ومراكز المعلومات في مختلف أنحاء العالم، على اعتبار أن التكوين هو الأداة الأساسية لتكييف الفرد مع محيطه الداخلي والخارجي.

الجزائر و على غرار بقية دولة العالم اهتمت بهذا المجال، من خلال فتح أقسام لتدريس علوم المكتبات والمعلومات على مستوى كافة أنحاء الوطن، كان الهدف الأساسي منها هو توفير كوادر بشرية قادرة على تسيير مؤسسات المعلومات بمختلف أنوعها، كما سعت إلى تطوير هذه البرامج من فترة إلى أخرى لجعلها تتماشى واحتياجات هذه المؤسسات لكن وعلى الرغم من جودة برامجها من الناحية النظرية بقي الخريجون يعانون نوعا ما من الضعف على مستوى التأهيل العملي الميداني مما دفعها مؤخرا إلى تبني سياسات متغيرة من حيث برامجها لخدمة الهدفين الأكاديمي والمهني وبالتوازي.

لذلك وتماشيا مع الحركة الأخيرة التي شهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي التي تميزت بإصلاحات عدة تم على أثرها تبني نظام ل.م.د. وبالنسبة لكافة التخصصات.هذا الأخير الذي يميز بين نوعين من التكوين وهما الأكاديمي والمهني،إلا أن أقسام المكتبات والمعلومات ومرة أخرى باعتمادها

نظام ل.م.د. وبالرغم من التحسن الذي عرفته البرامج التكوينية سواء من حيث الشكل أو المضمون، لم تتمكن من تبني النوع الثاني من التكوين وهو التكوين المهني-بالنظر للأطر القانونية والإدارية الصعبة- لذلك حاولت تحقيق الازدواجية بين الأهداف الأكاديمية والأهداف المهنية جاء ذلك على حساب نوعية التكوين.

الأمر الذي يدفعنا **للتساؤل عن** مدى موائمة مخرجات التكوين بأقسام علوم المكتبات والمعلومات ومتطلبات احتياجات سوق العمل؟ وهل وفقت في توفير برامج تكوين تساعد على اندماج خريجي أقسام المكتبات والمعلومات للعمل **في ظل البيئة الرقمية؟** إضافة إلى مجموعة من التساؤلات الأخرى التي نجملها في :

- هل هناك توافق بين المهارات المتحصل عليها ضمن عملية التكوين القاعدي بأقسام المكتبات والمواصفات المطلوبة عند عمليات التوظيف؟
- ما هي النقائص التي تعاني منها برامج التكوين بأقسام المكتبات والمعلومات لتفعيل أدوارها؟

ب. أهداف الدراسة:

تنحصر الأهداف الأساسية لهذه الدراسة في اتجاهين:

- ✓ تحليل برامج التكوين المعتمدة بأقسام علوم المكتبات والمعلومات بالجزائر، مع التركيز على تجربة معهد علوم المكتبات والتوثيق بجامعة قسنطينة 2، لتحديد اتجاهاتها في ظل البيئة الرقمية.
- ✓ معرفة واقع مخرجات برامج التكوين بأقسام علوم المكتبات والمعلومات على مستوى سوق العمل، وتحديد مدى انسجامهم وظروف العمل وفق المؤهلات المكتسبة.

ت. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية التكوين الذي يعد الحجر الأساس لإعداد مكتبي قادر على إدارة وتسيير مكتبات تواجه تحديات مختلفة، وعلى هذا الأساس تزداد أهمية هذه الدراسة التي تحاول معرفة مخرجات العملية التكوينية بهدف تقديم مقترحات لتحسينه وتطويره بما يتماشى والتطورات التي تعرفها المهنة المكتبية المعاصرة،**من منطلق ان عملية بناء برامج تكوين فعالة لا بد أن يرافقها نظام تقييم متواصل لتحديد نقاط قوتها وضعفها، بالاعتماد على الدراسات الدقيقة لواقع المتخرجين والممارسين الفعليين للمهنة.**

ث. المنهجية:

1- منهج الدراسة:

تم الاعتماد في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي بغرض مناقشة إشكالية الدراسة من خلال منظورين،**الأول نظري يتعرض إلى وصف** برامج التكوين المعتمدة بمعهد علم المكتبات والتوثيق الموصى بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كمحاولة منها لتوحيد برامج التكوين على مستوى القطر الوطني، وذلك منذ سنة 2014.أما المنظور الثاني فهو ميداني يصف رؤية الهيئة التدريسية لهذه المقررات ومدى موائمتها لاحتياجات سوق العمل من خلال تحليل بيانات الاستبانة التي اعتمدت كأداة رئيسية لتجميع البيانات المساعدة على تحقيق أغراض الدراسة الميدانية، حيث تم استخراج هذه العبارات من خلال المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية[4]، إضافة إلى

الملاحظات التي تم الحصول عليها من خلال متابعة تدريس علم المكتبات والمعلومات بجامعة قسنطينة2.

2- **حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمنية:**

ستقتصر **هذه الدراسة على برامج التكوين المعتمدة من قبل معهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة قسنطينة 2،مع التركيز** على البرامج المعتمدة في طور الليسانس منذ سنة 2014، بإضافة إلى الوقت المستغرق في تصميم الاستبانة وتوزيعها ثم استرجاعها.

- **الحدود المكانية:**

اقتصرت هذه الدراسة على معهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2.

- **الحدود البشرية**:

انحصرت الدراسة على الهيئة التدريسية بمعهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، حيث شملت الأساتذة أصحاب التخصص مستثنية التخصصات الأخرى مثل علم الاجتماع و الإعلام الآلي وغيرها من التخصصات الأخرى.

3- مجتمع الدراسة وعينته: يبلغ عدد الأساتذة بمعهد علم المكتبات والتوثيق 41 أستاذا من تخصص المكتبات والمعلومات، 4 منهم خارج التخصص، تم الاعتماد على نسبة 50 بالمئة كعينة للدراسة ، فبلغ العدد الإجمالي للدراسة 19 أستاذا

ج- الدراسات السابقة:

حظي موضوع التكوين والمهنة في تخصص المكتبات والمعلومات خلا ل هذه السنوات الأخيرة بالعديد من الدراسات الأجنبية و العربية، و سوف نعرج على البعض من هذه الدراسات بهدف إثراء البحث الحالي.

1. **الدراسة الأولى[5]:** وقد حاولت من خلالها الباحثة تحليل الكفايات المهنية المتوفرة لدى العاملين بالمكتبة الرئيسية لجامعة السلطان قابوس من وجهة نظر الحاصلين على شهادة البكالوريوس من قسم دراسات المعلومات بالجامعة ومقارنتها مع الكفايات الضرورية التي يتوقع القسم إكسابها للخريج وممارستها أثناء العمل في بيئة متغيرة، وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى ضرورة التركيز على محتوى المقررات الدراسية وليس مجرد تغيير التسمية من قبل قسم المعلومات، بالإضافة إلى ضرورة وجود ورش عمل مشتركة بين المهنيين والأكاديميين من أجل التشارك في بناء مقررات تتوافق واحتياجات هذه المؤسسات.
2. **الدراسة الثانية[6]:** قدمت هذه الدراسة نتائج استبيان مطبق على الطلبة المتخرجين من أقسام علوم المكتبات والمعلومات **بالبرازيل،** حيث ركزت الدراسة على البحث في المهارات المكتسبة من طرفهم، والوظائف التي يقومون بها على مستوى محيط العمل، كما **بحثت** الدراسة في إمكانياتهم لتقديم وظائف وخدمات في البيئة التقليدية أو البيئة الحديثة، إلا ان الدراسة ركزت فقط على الوظائف والخدمات لفئة قليلة من الخريجين، وعلى هذا الأساس لا يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة.

3. **الدراسة الثالثة[7]:** انطلقت الباحثة من فكرة أهمية التكوين في ظل المستجدات التي تعرفها مؤسسات التعليم العالي من جهة و متطلبات المهنة المكتبية من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس جاءت الدراسة للوقوف على مدى استجابة برامج التكوين بعلوم المكتبات لكافة هذه المتطلبات، من خلال تحديد متطلبات المهنة المكتبية في ظل العصر الرقمي المتغير المتسارع، **ثم تمت** الإشارة إلى أهم العناصر التي يجب أن يتعرض لها التكوين في العصر الرقمي، وهنا توصلت الدراسة إلى ضرورة العمل على تغيير الاستراتيجيات المتبعة في عملية التكوين، وتبني طرائق حديثة التي يكون لها العائد الايجابي على المهنة.

❖ **عرض ومناقشة النتائج:**

1- برامج التكوين بمعهد علوم المكتبات والتوثيق بجامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2:

مرت برامج التكوين المعتمدة في قسم علم المكتبات الذي أصبح يسمى ابتداءا من سنة 2012 معهد علم المكتبات والتوثيق8-بمراحل أساسية، تمثلت في:

أ- نظام الدراسات التطبيقية: ويعتبر أول نظام معتمد بالقسم منذ سنة 1983 إلى غاية سنة 2004، اين تم ايقاف هذا النوع من الدراسات.

ب- النظام الكلاسيكي: وقد مر بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى من 1983 إلى غاية 1989: ديبلوم الدراسات العليا

المرحلة الثانية من 1990 إلى غاية 2006: نظام ليسانس كلاسيك

ت- النظام ل.م.د.: وهو أخر نظام تعتمده الجامعة الجزائرية الى حد الآن وفي جميع التخصصات، بدأ تطبيقه سنة 2005 وهو مستمر الى الآن . وقد عرف في تخصص المكتبات والمعلوماتبمرحلتين:

المرحلة الأولى: من سنة 2005 إلى غاية 2014 تميزت بمنح تكوين جامعي لا يختلف عن النظام الكلاسيكي القديم في مناهجه وايضا في منهجياته لأن الإمكانيات والممارسات لم تساير فلسفة هذا النظام من جوانب كثيرة ، نتيجة عدم التحضير الجيد لتبني هذا النظام الذي تم استيراده وكبقية النظم التكوينية السابقة له دون تخطيط أو تحضير ...

المرحلة الثانية: وهي حديثة العهد بدأ تطبيقها خلال الموسم الحالي أين أصبح معهد المكتبات والتوثيق بجامعة قسنطينة يشكل قطب امتياز على المستوى الوطني وهو ما يعني على الأقل من الناحية النظرية توفر مستوى عالي من التكوين ومن الإمكانيات المادية والبشرية المطلوبة لمثل هذا التميز . وهناأيضا نقول أن الواقع العملي جاء على خلاف ذلك كما سنبين ضمن فقرات الدراسة الميدانية.

وجدير بالملاحظة ان أن مقررات كل مرحلة من هذه المراحل جاءت تختلف عن الأخرى من حيث المحتويات بالرغم من اتفاقها حول الأهداف9،وكما أشرنا في صفحات سابقة من هذا البحث سيتم وصف وتحليل مضامين المقررات المعتمدة ضمن هذا النظام ، بالاعتماد على المبادئ التوجيهية للجمعية الأمريكية لعلم المعلومات والتكنولوجيا10،سواء في مرحلة الليسانس والماستر، حيث حددت هذه المبادئ التوجيهية ستة مجالات لتعليم علوم المكتبات وهي كالتالي:

- ✓ أساسيات علم المعلومات وتشمل كل الأمور المتعلقة بعلم المعلومات وتاريخ المعلومات، طبيعة المعلومات، اقتصاد المعلومات، القانون والثقافة...الخ.
- ✓ استخدامات المعلومات والمستفيدين

- ✓ أساليب الاستفسار
- ✓ معالجة المعلومات
- ✓ تكنولوجيا المعلومات
- ✓ توفير وإدارة خدمات المعلومات

وفيما يلي نستعرض تحليل هذه المقررات وفق الجدول التالي:

أ- الجذع المشترك: توزع هذه المقررات على مدار السنتين، وقد جاءت كمايلي:

عناصر التقييم	المقاييس
أساسيات علم المعلومات	مدخل إلى المناهج البيبليوغرافية علم الأرشيف تنظيم وتسيير أنظمة المعلومات التراث المادي واللامادي منهجية البحث العلمي لغة أجنبية البيبليوغرافيا المتخصصة المؤسسات الأرشيفية صيانة وترميم الوثائق والمخطوطات نظريات الإعلام
استخدامات المعلومات والمستفيدين	
أساليب الاستفسار	
معالجة المعلومات	لغات التوثيق المعايير الموحدة في المؤسسات الوثائقية
تكنولوجيا المعلومات	مجتمع المعلومات تكنولوجيا المعلومات والتوثيق إعلام آلي
توفير وإدارة خدمات المعلومات	

جدول رقم -1-: يوضح توزيع مقاييس الجذع المشترك حسب معيار التقييم.

كملاحظة أولية يمكن استنتاج أن المقرر التكويني يرتكز في السنتين الأولى على أساسيات المعلومات، وذلك بنسبة معتبرة بالمقارنة مع معالجة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، في حين نجد إهمال تام لباقي العناصر.

ب- تخصص تكنولوجيا المعلومات والتوثيق: توزع هذه المقررات على مدار السنة، وقد جاء التوزيع كمايلي:

عناصر التقييم	المقاييس
أساسيات علم المعلومات	الحوكمة وأخلاقيات المهنة نظرية الأنساق المعلوماتية تقييم أنظمة المعلومات النشر وحقوق التأليف إدارة المخاطر في أنظمة المعلومات
استخدامات المعلومات والمستفيدين	
أساليب الاستفسار	
معالجة المعلومات	معالجة المعلومات والوصف المقنن للوسائط الإلكترونية
تكنولوجيا المعلومات	الأرشفة الإلكترونية النشر الإلكتروني تطبيقات الانترنيت الويب 2.0 تقييم مواقع الويب الوصول الحر والأرشيفات المفتوحة التسيير الإلكتروني للوثائق تطبيقات الرقمنة في أنظمة المعلومات
توفير وإدارة خدمات المعلومات	التسويق عبر الانترنيت

جدول رقم -2-: يوضح توزيع مقاييس تخصص تكنولوجيا المعلومات والتوثيق حسب معيار التقييم.

❖ **تخصص علم الأرشيف:** توزع هذه المقررات على مدار السنة، وقد جاء التوزيع كمايلي:

عناصر التقييم	المقاييس
أساسيات علم المعلومات	إدارة المخاطر في أنظمة المعلومات علم الأرشيف: مفاهيم ومصطلحات وظائف الأرشيف منهجية البحث
استخدامات المعلومات والمستفيدين	علم النفس الاجتماعي للاتصال
أساليب الاستفسار	وسائل البحث في الأرشيف
معالجة المعلومات	معالجة المعلومات والوصف المقنن للوسائط الإلكترونية معالجة الأرشيف تبليغ الأرشيف: المبادئ والتنظيم
تكنولوجيا المعلومات	الأرشفة الإلكترونية التسيير الإلكتروني للمعلومات والوثائق

	تطبيقات الرقمنة في أنظمة المعلومات تقييم أنظمة المعلومات
توفير وإدارة خدمات المعلومات	سياسة تنمية المجموعات

جدول رقم -3-: يوضح توزيع مقاييس تخصص علم الأرشيف حسب معيار التقييم.

ت- تخصص مكتبات ومعلومات: توزع هذه المقررات على مدار السنة، وقد جاء التوزيع كمايلي:

عناصر التقييم	المقاييس
أساسيات علم المعلومات	منهجية وأدوات البحث الحوكمة وأخلاقيات المهنة النشر وحقوق التأليف إدارة المخاطر في أنظمة المعلومات
استخدامات المعلومات والمستفيدين	علم النفس الاجتماعي للاتصال
أساليب الاستفسار	
معالجة المعلومات	التحليل الوثائقي معالجة الأرشيف معالجة المعلومات والوصف المقنن للوسائط الإلكترونية
تكنولوجيا المعلومات	بنوك وقواعد المعطيات المكتبات الرقمية البرمجيات الوثائقية تطبيقات الرقمنة في أنظمة المعلومات
توفير وإدارة خدمات المعلومات	التسويق عبر الانترنيت

جدول رقم -4-: يوضح توزيع مقاييس تخصص مكتبات ومعلومات حسب معيار التقييم.

ملاحظات: من خلال الجداول السابقة يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

على مستوى الجذع المشترك نسجل أنه:

- ✓ هناك اهتمام كبير بأساسيات المعلومات من خلال الاهتمام بمختلف أنواع المؤسسات الوثائقية سواء كانت مكتبات أو مؤسسات أرشيفية.
- ✓ إهمال المقاييس التي تصب في المجالات الرئيسية والفرعية لتخصص المكتبات مثل:سلوك البحث عن المعلومات، أدوات البحث، تدريب المستفيدين والثقافة المعلوماتية.
- ✓ عدم التركيز على عمليات المعالجة الفنية واقتصارها على الفهرسة والتصنيف.
- ✓ التركيز النسبي على المقاييس المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال فيما عدا المقاييس المتعلقة بالمتطلبات الأساسية لمجال الإعلام الآلي، أما التقنيات التي لها علاقة مباشرة بالتخصص فهي ضعيفة جدا، خصوصا وأنها برامج تعمل على تأهيل خريجين مطالبين بالاندماج في ظل متغيرات البيئة الرقمية.

أما على مستوى التخصصات الثلاثة، فقد تم تسجيل الملاحظات التالية:

- ✓ تركيز المقررات بما يقارب نسبة 40% على مجالات المعارف النظرية والتشريعات المتعلقة بمجال مؤسسات المعلومات.
- ✓ الإهمال التام للمقررات التي تهتم بأدوات البحث وتفعيلها وتقييمها، بالإضافة إلى التجاهل التام للمعارف المتعلقة بتصميم واجهات البحث التي تعتمد على الأدوات المتطورة.
- ✓ الإغفال التام للمقررات التي تهتم بخدمات المعلومات للمؤسسات سواء كان في البيئة التقليدية أو الحديثة.
- ✓ تدارك النقص على مستوى معالجة المعلومات في بعض التخصصات دون الأخرى.
- ✓ جاءت المقررات التكوينية بنسبة تعدت 50% تركز على التقنيات الحديثة، لكن هذا الأمر يعتبر غي متوازن بالمقارنة مع السنوات الماضية، حيث لا يمكن لطالب استيعاب مختلف التقنيات في مدة زمنية لا تتعدى 6 أشهر بطريقة فعلية، ما يجعل استثمار الطالب في امتلاك هذه المهارات ضعيف جدا بالمقارنة لو توزعت هذه المقاييس على مدار ثلاث سنوات.
- ✓ بالمشاركة في العملية التكوينية والتحصل على المقررات يمكن أيضا ملاحظة طغيان الجانب النظري على الجانب التطبيقي والعملي بشكل كبير، حتى أن إجراء الحصص التطبيقية يعتبر من الأمور التي لا بد من إعادة النظر فيها، خصوصا من ناحية المقاييس التي ترتكز على التقنيات الحديثة.

2- مقررات التكوين من وجهة نظر الهيئة التدريسية:

التخطيط الاستراتيجي للبرنامج			
المؤشرات	نعم	لا	لا أعلم
تمتلك المقررات التكوينية رؤية واضحة المعالم	%24	%76	
رسالة المقررات التكوينية واضحة	%5	%95	
تمتلك المقررات التكوينية أهداف واضحة وقابلة للتطبيق	%8	%92	
بيان القيم التي تحكم المقررات التكوينية	%00	%80	%20
مشاركة الهيئة التدريسية في وضع المقررات التكوينية	%00	%100	
إشراك مؤسسات العمل في وضع المقررات التكوينية	%00	%85	%15
تتوافق المقررات التكوينية مع المحيط الداخلي والخارجي للجامعات	%13	%77	%10
تحتوي المقررات التكوينية على مؤشرات للقياس	%5	%89	%6
تتم مراجعة المقررات التكوينية بصفة دورية (من 2 – 5 سنوات)	%0	%100	
المتوسط	%06	%88	%06

الجدول رقم - 05 - : يوضح رؤية الأساتذة للمقررات التكوينية من ناحية التخطيط الاستراتيجي.

من خلال الجدول الخامس الذي يعرض النتائج المعبر عنها من طرف عينة الدراسة حول التخطيط الاستراتيجي للمقررات التكوينية، حيث يعتبر هذا العنصر جد مهم حيث أن نجاح أي برنامج تكويني يعتمد على مرحلة التخطيط التي تكون بمشاركة مختلف الأطراف التي تؤثر وتتأثر بهذه البرامج التكوينية، لكن للأسف فإن النتائج المعبر عنها بالجدول تعكس واقعا غير الأمور المنصوص عليها من الناحية النظرية، حيث تم تسجيل الملاحظات التالية:

- ✓ عدم وضوح المقررات التكوينية لا من حيث الرؤية أو الرسالة أو حتى الأهداف وهذا يمكن تفسير إما لعدم مشاركة أفراد العينة في تصميم ووضع هذه المقررات، ومن ناحية أخرى عدم قيام الجهات الوصية بتنظيم لقاءات حتى للإعلام.
- ✓ عدم مشاركة الهيئة التدريسية في تصميم هذه المقررات يجعلها تتسم بالعمومية ويفسر النقائص التي سجل على المقررات التكوينية.
- ✓ استبعدت 85 % من أفرد العينة إشراك مؤسسات المعلومات في تصميم هذه المقررات العلمية، وعند محاولة التأكد تم الاتصال ببعض الجهات الرسمية للتأكد من الأمر وتبين فعلا أنه لم يتم إشراك مدراء مؤسسات المعلومات، وهذا يمكن تفسيره بأن المؤسسات المعنية بالأمر لا تمتلك ثقافة إشراك عدة أطراف بمستويات مختلف أثناء عملية تصميم البرامج التكوينية.

- ✓ أقرت 77% من أفراد العينة أن المقررات التكوينية لا توائم مع المحيط الداخلي والخارجي للجامعة، وهذا يمكن تفسيره ربما لنقص الإمكانيات المادية التي تضمن التكوين خصوصا في مجال التطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات المعلومات.

- ✓ أجمعت أغلبية أفراد العينة بنسبة 89% أنه لا يوجد مؤشرات للقياس، وهذا ما يفسر نقص البرنامج التكويني على العديد من العناصر التي تحدد الإطار العام للبرنامج التكويني وهذا ربما يعود إلى عدم الاعتماد في تصميمها على المعايير الدولية أو حتى المبادئ التوجيهية.

- ✓ عدم مراجعة المقررات التكوينية منذ سنة 2014 يدل على الضعف الكبير لهذه المقررات، ذلك أنه من المفترض يتم مراجعتها حتى من ناحية المحتوى وتكييفه وفق المتغيرات الحاصلة سواء على مستوى المؤسسات المكونة أو متطلبات سوق العمل.

تصميم المنهج والبرنامج التعليمي			
المؤشرات	نعم	لا	لا أعلم
سياسة البرنامج موثقة ومعتمدة ومعلنة	%17	%80	%03
ملائمة أهداف البرنامج لمتطلبات سوق العمل	%19	%81	
توصيف معياري للبرنامج ولكل مقرر	%05	%95	
تحقق المقررات التكوينية كل المهارات والكفايات المستهدفة	%07	%93	
تشتمل المقررات التكوينية كل محاور العمل ووظائف وخدماته في مؤسسات المعلومات	%05	%95	
يحقق قدرا مناسبا من التدريب الميداني	%14	%86	
يساعد الطالب على فهم كل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية	%25	%75	
يكسب الطالب مجموعة من المهارات الشخصية	%09	%77	%14
تمكن الطالب من التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال	%35	%65	
الاهتمام بالتخصصات الدقيقة لتخصص علم المكتبات	%05	%95	
قياس رأي مدراء مؤسسات المعلومات في مستوى الخريجين	%00	%95	%05

التفكير في الاعتماد الوطني للمقررات	%70	%05	%25
المتوسط	%18	%78	%04

الجدول رقم - 06 - : يوضح رؤية الأساتذة للمقررات التكوينية من ناحية المحتوى

بعد التعرف على طريقة التخطيط للمقررات التي تم تعميمها على مستوى القطر الوطني، يأتي الجدول السادس ليقوم بقياس رأي أفراد العينة في تصميم البرامج التكوينية، وقد أسفرت النتائج عن مايلي:

- ✓ أكدت نسبة 80% من أفراد العينة أن سياسة البرنامج غير موثقة أو معلن عنها، وهذا قد يؤدي إلى غموض المقررات التكوينية بالنسبة لهم، كما أنه عدم توثيقها قد يؤدي إلى عدم توحيد طرق التكوين رقم الجهود المبذولة لتوحيد البرامج التكوينية.
- ✓ 81% أيضا أكدوا على أن هذه المقررات لا توائم متطلبات سوق العمل وهذا يمكن تأكيده خصوصا من ناحية افتقار وضعف المقاييس التي تضمن تقديم خدمات المعلومات ومناهج التعامل مع المستفيدين، بالإضافة إلى أنه هناك إشكال آخر على مستوى سوق العمل الذي يعمل بالمسميات الوظيفية وليس من خلال توصيف المهارات لاحتياجاتهم من سوق العمل.
- ✓ عدم توافر توصيف للمقررات التكوينية يعتبر نقطة ضعف كبيرة، ذلك أنها تؤدي إلى عدم توحيد محتويات الدروس و إمكانية تكرار نفس المحتوى بين أكثر من مقياس، كما يؤدي إلى صعوبة في تحديد المهارات المستهدفة، حيث أن وضع المقياس بعنوان فقط لا يمكن من خدمة أهداف التكوين لا على مستوى الوحدة أو حتى المقرر في حد ذاته.

- ✓ يتطابق رأي أفراد عينة الدراسة مع نتائج الجداول السابق الخاصة بتحليل المقررات التكوينية فيما يخص افتقارها للمقاييس المتخصصة في خدمات المعلومات، وهذه الأخرى تعتبر نقطة ضعف حيث لا يكفي أن يكتسبوا مهارات معالجة المعلومات دون معرفة الأساسيات التي يجب ان تتوفر في خدمات المعلومات وأدوات البحث والاستفسار خصوصا في ظل متغيرات البيئة الرقمية.

- ✓ أكدت نسبة 65% من أفراد العينة أن المقررات التكوينية تمكن الطالب من اكتساب المهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذا بالنظر لعدد المقاييس المتعلقة بهذا المجال، في حين عارضت نسبة 35% ويمكن تفسير الأمر ذلك بطبيعة هذه المقررات التي جاءت في شكل نظري وليس عملي.

- ✓ أكدت 95% من أفراد العينة أن المقررات التكوينية لا تغطي التخصصات الدقيقة لتخصص المكتبات والمعلومات، وهذا ربما من ناحية المقررات التي ركزت على عموميات التخصص.

- ✓ رغم أن نسبة 70% من أفراد العينة أكدوا على أنه هناك تفكير لتوحيد المقررات واعتمادها وطنيا إلا أنه في المقابل نجد نسبة 95% أكدت على أنه لا يتم اعتماد قياس آراء مدراء المؤسسات الجامعية في مستوى الخريجين، وهذا يعتبر تعارض كبير ويؤدي إلى العديد من السلبيات التي يمكن أن تعود على هذه البرامج من جهة، وعلى مستوى الخريجين ومؤسسات العمل من جهة أخرى، ذلك أن التكوين هدفه الأساسي هو توفير خريجين بمواصفات توائم متطلبات سوق العمل، وهذا ما يؤكد فكرة أن الجهات لا تعتمد على مرحلة التقييم لأغراض التقويم.

❖ **نتائج الدراسة:** من خلال مناقشة النتائج السابقة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ المقررات التكوينية المعتمدة على المستوى الوطني تحتاج إلى إعادة مراجعة خصوصا على مستوى المقاييس المقررة، توزيعها، توصيفها.
- ✓ المقررات لتكوينية جاءت بمقاييس عامة ولم تشتمل على التخصص الدقيق لعلوم المكتبات والمعلومات.
- ✓ المقررات التكوينية يغلب عليها الطابع النظري أكثر من العملي وهذا ما سيؤثر سلبا على المهارات العملية للخريجين
- ✓ وضوح عدم رضا الهيئة التدريسية على هذه المقررات التكوينية وهذا سيؤثر سلبا على العملية التعليمية.
- ✓ رغم أن الاتجاه إلى الاعتماد الوطني لهذه المقررات التكوينية لكن لم يتم العمل بمبدأ التشاور والتنسيق.
- ✓ عدم إشراك مدراء مؤسسات العمل يجعل متطلبات سوق العمل مجهولة بالإضافة إلى جهل مستوى الخريجين من هذه المقررات.
- ✓ غياب التقييم الدوري الذي يساهم في معرفة نقاط القوة والضعف مما يضفي نوعا من الأبعاد المجهولة ضمن العملية التكوينية.

❖ **مقترحات الدراسة:** من خلال مناقشة النتائج يمكن اقتراح مايلي:

- ✓ العمل بمبدأ توصيف الوظائف حتى تتمكن الهيئات الوصية على التكوين بوضع برامج تكوينية تتماشى مع متطلبات سوق العمل.
- ✓ العمل على إشراك مختلف الأطراف التي تؤثر وتتأثر بهذه المقررات سواء من طرف المؤسسات المكونة أو من ناحية سوق العمل، حتى يكون هناك تكامل على مستوى العملية التعليمية.
- ✓ الاعتماد على المعايير الدولية في تصميم المقررات التكوينية حتى تكون متكاملة، ويمكن استثمارها في تطوير التخصص من خلال استكشاف التخصصات الدقيقة، وتطوير سوق العمل.

قائمة المراجع:

[1]F.Wastawy. Sohair, *W*here Do We Go From Here? Librarians Role in the Era of Digital Information,Disponibleenlignehttp://lib.tkk.fi/ifla/IFLA_Science_Portals/Presentations/Wastawy.pdf, Consulté le[20/10/14]

[2]LiLi Li, The future of academic libraries inthe digital age, Trends, Discovery, and People in the Digital Age, 2013, Pages 253-268,Disponibleen lignehttp://www.sciencedirect.com.www.sndl1.arn.dz/science/article/pii/B9781843347231500164, Consultéle[30/10/14].

[3]A Kaliammal, G ThamaraiSelvi, The Virtual Library : Changing Roles and Ethical Challenges for Librarians, 2Nd International CALIBER-2004, New Delhi, 11-13 February, 2004, Disponibleenligne http://eprints.rclis.org/15232/1/04cali_24.pdf, Consulté le[16/07/14].

[4] محمود، أسامة السيد: المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية: د.م: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2016

[5] جبر، نعيمة: مهنة المكتبات والمعلومات ما بين التأهيل والممارسة: دراسة مطبقة على العاملين في المكتبة الرئيسية لجامعة السلطان قابوس، دراسة منشورة من خلال أعمال مؤتمر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات الرابع والعشرون تحت عنوان: مهنة ودراسة المكتبات والمعلومات: الواقع والتوجهات المستقبلية ج01، ص.ص. 55-69.

[6] Miriam Vieira da Cunha, Les professionnels de l'information au Brésil. Profil desprofessionnels diplômés par l'Université fédérale de Santa Catarina, Documentaliste-Sciences de l'Information 2007/3 (Vol. 44), p. 259-263.Disponibme en DOI 10.3917/docsi.443.0259, Consulté le [10/11/15].

[7] قموحناجية،**تطور تدريس علم المكتبات والمعلومات وانعكاساته على المهنة المكتبية المعاصرة:رؤية تحليلية، خلال فعاليات المؤتمر الدولي** الثاني لجمعية المكتبات اللبنانية و الاتحاد الدولي لمؤسسات المكتبات والمعلومات حول *iUserDB Evolution: An Information Revolution*، يومي **22 و23 ماي 2013.**

[8] قرار الوزاري رقم 424 المؤرخ في 12 نوفمبر 2012 .

[9] للاطلاع على محتويات كل مرحلة من خلال الرابط التالي:http://www.univ-constantine2.dz/instbiblio/?page_id=14

[10]American Society for Information Science and Technology (ASIST).*ASIST Educational Guidelines2001, Disponible sur* .http://www.asis.org/Board/educational_guidelines.html.